مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية
اسم الكاتب: د. فيصل محمود الشواوره، د. محمد عبدالرحيم الدحيات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4112
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية

الدكتور فيصل محمود الشواوره*
الدكتور محمد عبد الرحيم الدحيات**

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/8/6)

□ الملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية ، وذلك من حيث أسس قياس الدخل الموحد، ومدلولات الوحدة المحاسبية للمجموعة، وأسس عناصر المركز المالي الموحد، وتحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة وذلك من خلال استعراض المؤشرات المالية التقليدية، وتقييم مدى صلاحيتها، فقد توصلت الدراسة إلى إن المؤشرات التقليدية لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لتقييم الأداء الاستثماري لهذه الشركات.

ومن اجل رفع درجة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في تقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية أوصت الدراسة باستخدام بعض المؤشرات غير التقليدية جنبا إلى جنب مع هذه المؤشرات، إضافة إلى ضرورة توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، لاستخدام منهج التكلفة الجارية في تحديد القيمة العادلة للمجموعة، والتعامل مع حقوق الأقلية على اعتبار أنها إحدى الحسابات الملحقة في حقوق الملكية،لمالها من أهميه بالغة في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية الموحدة، وبالتالي امكانية الاعتماد عليها لتقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة الأردنية من قبل المستثمرين الحاليين أو المستقبليين في بورصة عمان.

الكلمات المفتاحيه : الشركات القابضة – الإفصاح المحاسبي– القوائم المالية – كفاءة الاستثمار.

*أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال – جامعة مؤتة – مؤتة – الأردن.
**أستاذ مساعد– قسم المحاسبة – كلية إدارة الأعمال – جامعة مؤتة – مؤتة – الأردن.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

Disclosure in Consolidated Financial Statements and The Extent of Reliance on it for Assessing Investment Effectiveness in Jordanian Holding Companies

Dr . Faisal Mahmoud Shawawreh*
Dr . Mohamad Abdulrahim Dahiyat**

(Received 5 / 3 / 2008. Accepted6/8/2008)

□ ABSTRACT □

This study aimed at reviewing and analyzing the literature concerning the consolidated financial statements including disclosure constraints, consolidated income, financial position, and identifying weaknesses of measuring their information content using traditional financial indicators. The study concludes that traditional financial indicators can not be used alone to measure investment performance of corporations and recommends using non-traditional measures along with traditional measures.

The study also recommends implementing unified principles for investment accounting including fair value accounting and treating minority interests as part of the group equity. This has the potential to improve disclosure level of consolidated financial statements and to increase their ability to evaluate investment performance within the context of Jordanian holding companies operating in Amman stock exchange..

Key words: Holding companies, Disclosure constraints, Financial statements, Investment effectiveness.

* **Associate Professor of Financial Management, Department of Business Management, Faculty of Business, University of Mutah, Mutah, Jordan.**
** **Associate Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Business, University of Mutah, Mutah, Jordan.**

مقدمة:

يتعلق هذا البحث بمشكلة قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة، ومدى الاعتماد عليها كأداة لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية، لاسيما أن هناك شبه إجماع بين فقهاء التمويل علىأنّ الإفصاح المحاسبي يعد من أهم أدوات تقييم كفاءة الأداء الاستثماري في الشركات المساهمة العامة (الزر ير، رانيا محمد، 2005)، إضافة إلى كونه من الوسائل الرئيسية التي تدفع باتجاه تحريك آلية العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، لا بل يشكل ضمانه لنجاحه في تحقيق أهدافه (حماد، طارق عبدا لعال، 2000)، لاسيما أنه في ابسط معانيه يعبر عن الوضوح وعدم الغموض والعدالة في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية لمختلف الطوائف ، وفي حال توفره في القوائم المالية بقدر كافٍ فإنه سوف يضفي جواً من الثقة بين المتعاملين في الأسهم العادية (Andersen, 2005) وانطلاقا من أهمية الإفصاح المحاسبي في تقييم كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة العامة فقد ركزت العديد من المعاهد والجمعيات العلمية والمهنية على معايير الإفصاح، وأكدت على ضرورة توفر الحد الأدنى من كمية ونوعية المعلومات في التقارير المالية، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بموجب نشرته رقم (1) أهداف التقارير المالية المنشورة بتقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وتقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، وتخفيض تكلفة رأس المال المستثمر.

وهنا لابد من أن يشار إلى أن مفهوم الإفصاح وفقا لآراء العديد من الباحثين ما هوإلاّمفهوم نسبي وغير مطلق، وذلك لكونه ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة، وغني عن القول أن ترجمة هذه الفكرة على أرض الواقع تختلف باختلاف الزمان والمكان، لاسيما أن الحقيقة تتأرجح دائما بين كفتي التكلفة والمنفعة، الأمر الذي يترتب عليه وجود تفاوت في تحديد المعنى الدقيق لمفهوم الإفصاح من شخص إلى آخر.

أما بخصوص أنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتنوع في مجالاته، إلا أن هناك من يرى بأنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع الأطراف، بل ومن المستحيل الاتفاق على إطار محدد للإفصاح، لذلك كان لا بد من أخذ الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها بعين الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى ظهور الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الكافي والإفصاح الملائم والإفصاح التثقيفي والإفصاح الوقائي (زيود، لطيف وآخرون، 2007)

ومهما تعددت أنواع الإفصاح،فإنه لا بد عند القيام بعرض القوائم والبيانات المالية من الابتعاد ما أمكن عن التحيز وعدم الوضوح، وهذا يقتضي بالضرورة من القائمين على إعداد القوائم المالية الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية والشكلية، بشكل صادق وعادل و دون تبني أية وجهة نظر مسبقة أو غير موضوعيه.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية التي تحتلها القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة الأردنية عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم تلك الشركات ، إضافة إلى أن المؤشر العام للأسهم في البورصة يعتبر المؤشر الدقيق والحساس لسلامة الاقتصاد الوطني، كما أنه لا يمكن لأية بورصة أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من قوائم وبيانات ومعلومات ملائمة عن الشركات المدرجة أسهمها فيها، وذلك ليتسنى لهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة وفعالية(Aboody & Kaznik, 2000)، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفر حد معقول من

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لتلك الشركات الذي من شأنه أن يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين، إضافة إلى ضرورة إتاحة الفرصة أمام الجهات المعنية لمراقبة ما يصدر عن الشركات المتعاملة في السوق من قوائم مالية.

بما أن قرار الاستثمار يشكل نقطة البداية في دنيا المال والأعمال، وحجر الزاوية في بناء أي اقتصاد وطني سليم ومعافى، وذلك لأنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية ثقة المستثمرين فيما تقدمه الشركة التي يتم التداول على أسهمها من بيانات ومعلومات ملائمة تضمن قيامهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية بكفاءة عالية (العربيد، عصام فهد، 2002)، وهذا بالطبع لن يتحقق إلا من خلال ضمان مستوى ملائم من الإفصاح المحاسبي الذي من شأنه أن يحقق جواً من الثقة بين الإدارة والمستثمرين، الأمر الذي حدا على الباحثات إلى تحديد أهداف البحث على النحو التالي:

-دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي (Information Content) في القوائم المالية الموحدة (Consolidated Financial Statements).

-قياس مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة كأداة لتقييم أداء أسهم الشركات القابضة في سوق الأوراق المالية .

طريقة البحث ومواده :

مشكلة البحث:

يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري في الشركات القابضة، ويتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة، من أهمها التقارير والقوائم المالية، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة؟.
- هل درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة كافية ويمكن الاعتماد عليها لتقييم الأداء الاستثماري في الشركات القابضة؟.

فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث وبالتالي الإجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة تم الاكتفاء بصياغة فرضيه واحده تتمثل بالتالي:

- هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة المعدة وفقا للمعايير الدولية وبين تقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية .

الدراسات السابقة:

1) دراسة (Owsus-Ansah, 2000) من الدراسات الرائدة في هذا المجال حيث استهدفت تقييم مدى التوافق في التقارير المالية السنوية لـ(49) شركة غير مالية مدرجة في السوق المالي في زمبابوي مع متطلبات الإفصاح القانوني، حيث أعد الباحث مؤشر إفصاح يتكون من (314) بندا يجب الإفصاح عنها بموجب التشريعات في زمبابوي. وتوصل

الباحث إلى إن الشركات في زمبابوي تفصح عن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها، مما يعني أن الرقابة على التقيد بمتطلبات الإفصاح في المجتمعات النامية غير كافٍ.

2) دراسة (الفضل، 2001) التي تبحث في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة، وأسعار أسهمها في السوق المالية، ونوع نشاطها، حيث تكونت عينة الدراسة من (23) شركة صناعية موزعة على القطاعين الخاص والمختلط، وقد عمل الباحث على تشكيل مؤشر إفصاح مكون من خمسين بندا من المعلومات التي تغطي مختلف الجوانب المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة ، وباختبار الباحث لفرضيات الدراسة توصل إلى ضعف العلاقة بين حجم الشركة مقاسا بمجموع مجوداتها و نسبة الإفصاح الكافي لمجمل التقرير، وعدم ارتباط مستوى الإفصاح بحجم الشركة ونوع النشاط الذي تمارسه، في حين أن أسعار أسهم الشركات في السوق المالية تعد محددا لمستوى الإفصاح في قائمتي المركز المالي والدخل.

3) دراسة (Simon et al, 2001) التي استهدفت اختبار العلاقة بين أربع صفات متعلقة بالجهات المسيطرة على الشركات المدرجة في سوق هونغ كونغ (Corporate governance attributes) ومستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية لتلك الشركات ، واستخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح النسبي المرجح (Weighted relative disclosure index) الذي توصل إليه الباحثون من خلال تجميع وتصنيف قائمة من بنود المعلومات التي أفصحت عنها الشركات فعليا في تقاريرها المالية، وتوصلت الدراسة إلى إن هناك ارتباطا موجبا بين مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للشركات ووجود لجنة تدقيق في الشركة، وعكسيا مع نسبة أفراد العائلة الواحدة في مجلس الإدارة.

4) دراسة (Gigler & Hemmer, 2001) التي اختبرت العلاقة بين التحفظ في تقرير المدقق وسياسة الإفصاح، وتوقيت إصدار البيانات المالية السنوية في أمريكا ، حيث وجدا أن الشركات التي تستخدم طرقا محاسبية متحفظة بشكل كبيرتصدر تقاريرها المالية السنوية، وتنشر الإفصاح الاختياري في وقت غير مناسب، وذلك على عكس الشركات التي تستخدم طرقا محاسبية أقل تحفظا. ونتيجة لذلك فإن أسعار أسهم الشركات التي تستخدم طرقا محاسبية اقل تحفظا تعكس أخبارها في الوقت المناسب.

5) دراسة (Ash baugh & Pincus, 2001) التي بحثت أثر الاختلاف في تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) أو معايير المحاسبة المحلية في قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بأرباح الشركات غير الأمريكية (Non-U.S. firms earnings)، حيث وجدا أن الشركات التي تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) قد زادت من الإفصاح، وحدت من اختيار الإدارة لطرق التقييم والقياس، مما أدى إلى زيادة قدرة التنبؤ لدى المحللين الماليين بأرباح هذه الشركات.

6) دراسة(Anna Watson, 2002) التي قامت بدراسة فيما إذا كان من الممكن لكل من نظريتي الوكالة والأثر المعلوماتي signaling أن يفسرا الإفصاح المالي للنسب في التقارير السنوية ، وباستخدام بيانات جمعت على مدى خمسة سنوات وشملت (313) شركة من المملكة المتحدة تم اختبار سبعة فرضيات.. وقد تم التوصل إلى وجود علاقة ما بين الإفصاح عن النسب وكل من: أداء وحجم ونوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

7) دراسة (Jacqueline L.Birt 2006) التي تحققت من علاقة مستوى الإفصاح في الشركة وعدد من المتغيرات التي تتمثل في: عدم تماثل المعلومات، تكاليف الوكالة، التكاليف السياسية وتكاليف الملكية. حيث تم التحقق من دور متغيرات الملكية والمنافسة في تفسير الإفصاحات في أجزاء سوقية مختارة من السوق الاسترالية وبالاعتماد على النظرية التي تدعمها وتؤيدها الحاكمية المؤسسية، وبناء على الأدبيات النظرية المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية للمنظمات

الصناعية، فقد تم تقديم متغير اقتصادي جديد يوحد بين كل من متغيرات الملكية والمنافسة. حيث إن هذا المتغير يقدم نتائج أفضل من النموذج الذي يركز على كل متغير وحده، وبإجراء سلسله من الاختبارات على قوة النماذج تبين أن درجة المعنوية لا تتأثر بتضمين متغيرات الإفصاح التي حددتها الأدبيات السابقة أو التغير في المعايير أو شراء أو الاستغناء عن الموجودات المالية، إلا أن 2001 (Verrecchia) يناقش (أو يجادل) أن نماذج الإفصاح يمكن أن توصف بأنها نماذج اقتصادية أساساً وهناك درجة عالية من الخلط، الأمر الذي قد يثير الباحثين ويؤدي بهم إلى أن يخطوا الخطوة الأولى باتجاه التوحد في الرأي.

8) دراسة (George latridis 2006) التي قام بها في سوق الأسهم بالمملكة المتحدة والتي تم التركيز فيها على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية الخاصة بالشركات البريطانية، حيث كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحليل الخصائص المالية للشركات التي توفر (للصحافة وللمستثمرين) إلىإفصاحات مالية مكثفة، وتقييم الأثر المالي لذلك الإفصاح والدافع إلى ذلك، وتختبر هذه الدراسة الصفات المالية للشركات التي تفصح عن معلوماتها المتعلقة بالقضايا والموضوعات المحاسبية الجوهرية، والتي تشتمل على الإفصاح عن المخاطر والتغيير في السياسات المحاسبية وتطبيق المعايير المالية العالمية في إعداد التقارير والتحوط Hedging، والشركات التي توفر إفصاحات معلوماتية محاسبيه يبدو أنها تميل إلى تضخيم مقاييس الحجم والنمو والرفع، وتبين نتائج هذه الدراسة أيضا أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (المهمة) الحساسة لم يؤثر عكسيا على ربحية الشركة، وكذلك فقد أوضحت الدراسة أن الشركات التي توفر إفصاحات محاسبية مفصلة تميل إلىتحقيق ربحية أعلى، وبما أن تطبيق المعايير العالمية في إعداد التقارير المالية يعزز من جودة وقابلية مقارنة القوائم المالية، فإنه أيضا يدعم التناسق والاعتمادية في التقارير المالية الأمر الذي يسهل على تلك الشركات مهمة الحصول على الأموال من مصادر مالية عالمية مختلفة.

وتنفرد هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ذات العلاقة في كونها تعتبر هي الدراسة الأولى من نوعها التي قد تم إجراؤها لتحديد مدى الاعتماد على الإفصاح في القوائم المالية الموحدة لتقييم مدى كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة
الأردنية.

منهجية البحث:

لضمان إنجاز أهداف البحث على أكمل وجه فقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج إضافة إلى منهج دراسة المضمون بالاعتماد على دراسة ومراجعة التقارير المالية الموحدة وبعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وأهم الدراسات ذات العلاقة بالموضوع
.

المبحث الأول: محددات مستوى الإفصاح في القوائم المالية الموحدة:

أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة محكوم بمجموعة من العوامل و المحددات التي يتمثل جلها بالتالي :

أولا:- أسس قياس الدخل الموحد:

يعتمد قياس الدخل الموحد على الأساس المحاسبي المستخدم لتقييم الاستثمارات في الشركات التابعة وذلك من خلال استخدام احد أسلوبين:

1- أسلوب تقييم الاستثمارات على أساس مدخل القيمة الاقتصادية، وذلك بتعديل التكلفة التاريخية للاستثمار بمقدار التغير في حصة الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة الذي ينشأ بعد حيازة الأسهم، ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب حقوق الملكية (Lambert, 2001) وتعكس قوائم الدخل في هذه الحالة حصة الشركة القابضة في نتائج أعمال الشركات التابعة (الأرباح المدورة والموزعة).

ويتميز هذا الأسلوب في أن الاستثمارات يتم تقييمها بالقيمة الاقتصادية التي تعكس ملكية الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة، ويوفر مقياسا عادلا لتقييم الأداء الاستثماري يتمثل في العائد المحقق من الاستثمار بغض النظر عن قرارات تحديد الأرباح الموزعة التي تتأثر بمتغيرات متعددة، ويقدم معلومات ملائمة لتحديد معدل العائد على الاستثمار على مستوى المجموعة الذي يجب أن يعكس العائد الإجمالي للاستثمار سواء كان في صورة أرباح محتجزة أو أرباح موزعة، ويسمح بإمكانية الإفصاح عن نتائج أعمال الشركات التابعة في حالة تحقيق خسائر حيث تخصم هذه الخسائر من قيمة الاستثمارات في القوائم الموحدة مع ضرورة التوقف عن خصم الخسائر في حالة تجاوز هذه الخسائر قيمة الاستثمارات حيث لا يمكن إظهار الاستثمارات بقيمه سلبية (Fields, Lys, Vincent, 2001)

2- أسلوب تقييم الاستثمارات على أساس القيمة التاريخية للاستثمار، ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب التكلفة التاريخية(Hand & Skantz, 1998) (وتعكس قوائم الدخل في هذه الحالة حصة الشركة القابضة في الأرباح الموزعة فقط عن الفترة اللاحقة لحيازة الأسهم، ويتميز هذا الأسلوب بأنه يقيم الاستثمارات بالتكلفة التاريخية، وهذا يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما، وأنه لا يوفر مقياسا موضوعيا لتقييم الأداء الاستثماري وذلك لكونه يعترف فقط بالأرباح الموزعة وبالتالي فإنه لا يعكس العائد الحقيقي لاستثمارات الشركة القابضة، ولا يمكن وفقا للمفاهيم التي يستند إليها هذا الأسلوب الإفصاح عن خسائر الشركة التابعة وفي حالة زيادة حصة الشركة القابضة في الأرباح الموزعة من قبل الشركة التابعة عن أرباح الفترة التالية لحيازة الأسهم يجب تخفيض تكلفة الاستثمار بمقدار الفرق، حيث يعتبر الفرق في هذه الحالة بمثابة استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار.

وإضافة إلى الأساليب المستخدمة في تقييم الاستثمارات فإن حصة الشركة القابضة في أرباح الشركات التابعة تتأثر أيضا بمجموعة أخرى من المتغيرات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ- نتيجة لعدم توافر متطلبات قانونية واقتصادية معينة فإنه من الممكن استبعاد بعض الشركات التابعة من القوائم المالية الموحدة، وهذا الأجراء سوف يؤثر على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من هذه القائمة حتى في حالة اتباع مدخل حقوق الملكية في المحاسبة عن حصة الشركة القابضة (Healy & Palepu, 2001)، مع مراعاة إمكانية استبعاد بعض الشركات التابعة من القوائم الموحدة في حالة عدم تجانس نشاط هذه الشركات بدرجة كبيرة مع شركات المجموعة، أو لعدم سيطرة الشركة القابضة على هذه الشركات بدرجة كافية لوجود عوائق قانونية أو اقتصادية (Verrecchia, 2001)، وهذا بدوره يعود إلى أن الهدف من إعداد القوائم الموحدة هو تقييم أداء الشركة القابضة، ووفقا لذلك يجب استبعاد الشركات التي لا تستطيع إدارة الشركة القابضة التحكم فيها من ناحية، أو التي يخضع نشاطها لظروف متباينة عن تلك التي يخضع لها نشاط باقي الشركات التابعة من ناحية أخرى، حيث تتم المحاسبة عن حصة الشركة القابضة في الشركات التابعة التي تم استبعادها من خلال القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة.

ب- هناك مشاكل خاصة تتعلق بتحديد عوائد الشركات التابعة، وهذه سوف يتم استعراضها على النحو التالي:

عوائد الفترة السابقة لحيازة الأسهم:

تتمثل هذه العوائد في المبالغ التي تستحق للشركة القابضة عن الجزء من الفترة المالية الذي يسبق تاريخ حيازة الشركة القابضة للأسهم، والذي تحصل عليه الشركة القابضة كنتيجة لملكية الأسهم في تاريخ التوزيع، وفي حالة قيام الشركة القابضة بحيازة الأسهم خلال السنة المالية وحصولها على العائد الذي يخص الفترة بالكامل في نهاية السنة المالية فإن جزءاً من هذه العوائد يخص الجزء الذي يسبق حيازة الأسهم، ويمكن معالجة هذه العوائد محاسبيا بإحدى طريقتين:

- الطريقة الأولى: اعتبارها عوائد استثمارات عادية تتم المحاسبة عنها خلال القوائم الخاصة بالشركة القابضة.
- الطريقة الثانية: اعتبارها استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وبالتالي المحاسبة عنها كتسوية لقيمة الاستثمارات عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ويرى الباحثان ضرورة التأكيد على أن هذه الطريقة أكثر موضوعية من الطريقة الأولى، وذلك للأسباب التالية:

أولا: تكلفة الاستثمار تتأثر فعليا بهذه العوائد، حيث يُؤخذ في الاعتبار عند تحديد هذه التكلفة مقدار العائد المتوقع عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم، وبالتالي يمكن اعتبار هذه العوائد بمثابة تسوية لتكلفة الاستثمارات.

ثانيا: المحاسبة عن هذه العوائد باعتبارها إيرادات استثمار يؤثر على معدل العائد على الاستثمار في الفترة الأولى التي تمت فيها حيازة الأسهم، ويوفر معلومات خاطئة عند مقارنة هذا المعدل من فترة إلى أخرى.

2- التوزيعات المجمعة لدى الشركات التابعة:

تمثل هذه التوزيعات حقوقا مرتبة على نتائج أعمال الشركة التابعة، ولقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 على تحديد حصة الشركة القابضة في نتائج أعمال الشركات التابعة بعد خصم التوزيعات المجمعة لحملة هذه الأسهم سواء أكان قد تم الإعلان عنها أم لا، وترجع هذه القاعدة إلى أن هذه التوزيعات يجب خصمها من أرباح الشركة التابعة بناء على أوضاع قانونية لا يمكن تجنبها. إلا أن الباحثان يعتقدان بأن تطبيق هذه القاعدة سوف يؤثر على معدل العائد على الاستثمار، حيث يترتب عليها أن تحسب حصة الشركة القابضة بعد خصم هذه التوزيعات المجمعة من القيمة الصافية لعوائد الشركة التابعة، وهذا سوف يؤثر على العوائد المحققة لاستثمارات الشركة القابضة وبالتالي على معدل العائد على الاستثمارات، لذلك فإنه يفضل أن يتم احتساب حصة الشركة القابضة في عوائد الشركات التابعة قبل خصم التوزيعات المجمعة مع اعتبار هذه التوزيعات بمثابة توزيعات لحقوق الأقلية ضمن الحسابات الدائنة في القائمة الموحدة، وهذا سوف يؤدي إلى التالي:

أ- تحديد حصة الشركة القابضة بصورة موضوعية وعادلة تتناسب مع العوائد المحققة لدى الشركات التابعة.

ب- تحديد العائد الاستثماري بصورة موضوعية بغض النظر عن الأوضاع القانونية التي ترتب حقوقا معينة على هذه العوائد.

ج- معالجة التوزيعات المجمعة لدى الشركات التابعة على أنها تمثل أحد عناصر حقوق الأقلية الذي يتناسب مع المعالجة القانونية لهذه التوزيعات.

3- حصة الأقلية في خسائر الشركة التابعة:

في حالة تطبيق حقوق الملكية تنعكس نتائج أعمال الشركات التابعة على المركز المالي للمجموعة بغض النظر عن تحقيق هذه الشركات لإرباح أو خسائر، وسوف يترتب على هذا الإجراء في حالة الخسارة المحققة لدى الشركات التابعة بأن الخسائر سوف تنعكس على المركز المالي الموحد مع تحميل ح/ حقوق الأقلية بنصيب الأقلية في هذه

الخسائر، ويلاحظ أنه في حالة تجاوز هذه الخسائر حصة الأقلية قد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 على أن هذه الخسائر يمكن أن تؤثر على حقوق الأغلبية في القوائم الموحدة، ويرى الباحثان خلافا لما ورد في هذا المعيار التأكيد على أنه في حالة زيادة هذه الخسائر عن قيمة حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة فإنه يجب إدخال حقوق الأقلية ضمن الحسابات الدائنة ذات الأرصدة الشاذة بحيث يظهر ح/ حقوق الأقلية ضمن الأصول في الميزانية الموحدة بقيمة موجبة تمثل حقوقا للمجموعة يتم استردادها من أرباح الفترات التالية أو ضمن الخصوم بقيمة سالبة تمثل خفضا في حقوق الأقلية في الشركات التابعة، ويحقق هذا الرأي عدم تأثر حقوق الأغلبية بنصيب الأقلية في الخسائر، وهذا يتفق مع كون القوائم الموحدة معبرة فقط عن مصالح المجموعة، ويتم في هذه الحالة معالجة حقوق الأقلية بصورة محاسبية سليمة على اعتبار أنها بمثابة رصيد دائن مع تعديل هذا الرصيد في الفترات التالية التي تحقق فيها الشركات التابعة أرباحا وذلك لتغطية الخسائر السابقة، وعدم التأثير على المركز المالي للمجموعة بقيمة خسائر الأقلية حيث إن ذلك سوف يؤثر على المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة ويقلل من فاعليتها.

ثانيا:- مدلولات الوحدة المحاسبية للمجموعة:

يقصد بالوحدة المحاسبية للمجموعة التفسير المحاسبي للعلاقات القانونية داخل الوحدة الاقتصادية الذي يستند اليه في اختيار القواعد والأسس المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي داخل هذه الوحدة (Gigler & Hemmer, 2001)، أما في شركات الأشخاص فإنه يتم تفسير طبيعة هذه الوحدة الاقتصادية باعتبارها ملكية مشتركة بين مجموعة من الشركاء، وبناءً على ذلك يعتبر هؤلاء الشركاء هم مالكو أصول المنشاة كما يمكن مساءلتهم بصفتهم الشخصية عن التزاماتها المالية، لكن في الشركات المساهمة العامة فينظر إليها باعتبارها منشأة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين، وبالتالي فان هذه الشركة تملك أصولها وتكون مسؤولة بصفتها الاعتبارية عن خصومها، كما أن قائمة الدخل تعكس الدخل الذي حققته الشركة بشخصيتها الاعتبارية (Bushman & Smith, 2002) وهنا يثير إعداد القوائم المالية الموحدة تساؤلا منطقيا عن مفهوم الوحدة المحاسبية الذي يستند إليه عند إعداد هذه القوائم والذي ينعكس على السياسات المحاسبية التي تحكم إعدادها، ويمكن تفسير طبيعة المجموعة الاقتصادية التي يتم إعداد القوائم الموحدة لها من الزاوية المحاسبية طبقا لأي من المدخلين التاليين (العوام، عاطف محمد، 1995)

المدخل الأول: وحدة الشخصية الاعتبارية للمجموعة:

حيث ينظر إلى المجموعة الاقتصادية تبعا لهذا المدخل باعتبارها كيانا قانونيا واحدا ويترتب على ذلك ما يلي:

(1) تسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة بالقيمة السوقية طبقا للأسعار الجارية لكون انضمام الشركة التابعة إلى المجموعة يعتبر اندماجا كاملا لها، ولذلك يعرف هذا المدخل أحيانا بالحيازة أو الشراء (Purchase method).

(2) يتم تقييم أصول وخصوم شركات المجموعة بقيمتها الجارية وقت إعداد هذه القوائم.

(3) يتم إدماج الشركات التابعة ضمن المجموعة اعتبارا من تاريخ حيازة الشركة القابضة للأسهم أي من تاريخ افتراض نشأة الشخصية الاعتبارية الموحدة للمجموعة، وهذا يترتب عليه ضرورة استبعاد الأرباح المحققة لدى الشركات التابعة عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

المدخل الثاني: تعدد الشخصيات الاعتبارية داخل المجموعة:

تم تفسير الوحدة المحاسبية للمجموعة في هذه الحالة باعتبارها مجموعة من الشخصيات الاعتبارية التي يتم تجميعها من خلال مجموعة اقتصادية واحدة بهدف تحقيق مصالح مشتركة للمجموعة دون إدماج هذه الشخصيات المتعددة في الشخصية الاعتبارية للمجموعة.

وتعرف هذه بطريقة تجميع وتنسيق المصالح Pooling of interests ويعتمد هذا المدخل على الخصائص الآتية:

1) يتم تبادل الأسهم بين وحدات المجموعة بالقيمة الاسمية للسهم.

2) تستخدم القيمة الدفترية للأصول والخصوم كأداة لإعداد القوائم المالية الموحدة ولا داعي لإعادة تقييم الأصول والخصوم الخاصة بالمجموعة حيث تحتفظ كل شخصية اعتبارية بمقوماتها من أصول وخصوم بنفس قيمتها الدفترية.

3) يتم الاعتراف بالأرباح المحققة لدى كل وحدة اقتصادية في الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

وهنا لابد من التنويه بأن الباحثين يعتقدان بأن هناك شبه إجماع لدى العديد من الباحثين على أن المحتوى الإعلامي للقوائم المالية سوف يختلف باختلاف المدخل الذي سوف يتم الاستناد إليه في تفسير الوحدة المحاسبية للمجموعة وذلك على الأخص من النواحي التالية:

– إن المدخل الأول يوفر معلومات عن استثمارات المجموعة بالقيمة السوقية بينما يوفر المدخل الثاني معلومات عن هذه الاستثمارات بقيمتها الاسمية.

– إن المدخل الأول يوفر معلومات عن القيمة الجارية لعناصر المركز المالي للمجموعة حيث يجب إعادة تقييم هذه العناصر عند إعداد القوائم المالية الموحدة تبعا لهذا المدخل بينما يتم تقييم عناصر المركز المالي بالقيمة الدفترية تبعا للمدخل الثاني.

– أن المدخل الأول لا يوفر أية معلومات عن الأرباح المحتجزة لدى الشركات التابعة عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم بينما يوفر المدخل، الثاني هذه المعلومات نتيجة لاحتفاظ كل شركة بشخصيتها الاعتبارية وبالتالي إمكانية الاعتراف بالإرباح الخاصة بها عن الفترة السابقة لحيازة الأسهم.

وعند استعراض ومناقشة تلك المداخل لاختيار المدخل الذي يجب الاعتماد عليه عند إعداد القوائم الموحدة يلاحظ أن التقرير الذي تم إعداده من قبل مجلس مبادئ المحاسبة (A.P.B.) رقم 16 قد تضمن مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن استخدام مدخل تجميع المصالح عند إعداد القوائم الموحدة حيث توزعت هذه الشروط بين ثلاثِ مجموعات رئيسيه وكالتالي:

المجموعة الأولى: تتعلق هذه المجموعة بالعلاقة بين شركات المجموعة، حيث تنص هذه الشروط على ضرورة استقلال شركات المجموعة بحيث لا يكون لأي منها أقسام أو فروع في الشركات الأخرى.

المجموعة الثانية: وتتعلق بطريقة الحصول على الأسهم العادية، وتقضي بعدم تغيير شروط إصدار الأسهم العادية التي تم تداولها خلال تكوين المجموعة، وعدم إدخال مساهمين جدد قبل أو خلال فترة إنشاء المجموعة، كما تتضمن هذه الشروط ضرورة المحافظة على حقوق الأقلية في التصويت كما هي قبل وبعد إنشاء المجموعة.

المجموعة الثالثة: وتتعلق بعدم وجود مخططات أو اتفاقيات بين شركات المجموعة قبل تكوينها بحيث لا يترتب على تكوين المجموعةأية التزامات خاصة بإحدى شركات المجموعة.

وتمثل هذه الشروط قيودا مهنية على تطبيق الطريقة الثانية، بحيث يعد تطبيق الطريقة الأولى هو القاعدة عند إعداد القوائم الموحدة ما لم تتوافر الشروط الملائمة لتطبيق طريقة المدخل الثاني، ويعتقد الباحثان بضرورة التأكيد على أن هذه الشروط ترجع إلى اختلاف المعلومات التي يتم الحصول عليها لتطبيق كل من هذين المدخلين.

ثالثا:- أسس تقييم عناصر المركز المالي الموحد:

1- الشهرة:

عند إجراء التسويات المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لطريقة الشراء (Purchase method) يتم استبعاد قيمة حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة مقابل إلغاء بند الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة، وذلك طبقا لمفهوم وحدة الشخصية الاعتبارية الافتراضية للمجموعة الذي سبقت الإشارة إليه، وتتم معالجة الفرق بين قيمة الاستثمارات وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية باعتبارها إما شهرة موجبة أو سالبة نشأت عن التوحيد وذلك طبقا للعرف المحاسبي في هذا الصدد، ويعتقد العديد من الباحثين أن معالجة الفرق باعتباره مقابلا للشهرة (موجبة أو سالبة) يعد مخالفا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وذلك للأسباب الآتية(العوام، عاطف محمد، 1995):

1- لا يجوز تحديد قيمة الشهرة كمتمم حسابي، ولكن يجب استخدام إحدى طرق التقييم المحاسبية المقبولة لتحديد قيمة الشهرة.

2- الاختلاف بين قيمة الاستثمارات التي تمثل ثمن الشراء وقيمة حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية التي تمثل القيمة العادلة للجزء المشترى قد يرجع لأسباب كثيرة من بينها ظروف العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، ودرجة أهمية نشاط الشركة التابعة بالنسبة للشركة القابضة، وكفاءة إدارة الاستثمار لدى الشركة القابضة ودرجة دقة المعلومات المتاحة عند الشركة التابعة .

3- معالجة المتمم الحسابي باعتباره مقابل الشهرة قد يوفر معلومات غير صحيحة لمستخدمي القوائم المالية الموحدة في حالة عدم وجود هذه الشهرة فعلا مما يؤثر على المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم.

وهنا لابد من التأكيد على معالجة الفرق بين قيمة الاستثمارات وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية لدى الشركة التابعة وفق الأسس التالية:

أ- تقدير قيمة الشهرة الخاصة بكل شركة تابعة على حدة باستخدام إحدى طرق تقييم الشهرة المتعارف عليها محاسبيا.

ب-إدخال قيمة الشهرة كمتغير إضافي ضمن التسوية الخاصة بحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة مع معالجة الفرق بعد ذلك باعتباره خصما مدينا تحملته الشركة القابضة.

ووفقا للمعالجة المقترحة يتم تقدير الشهرة بإحدى الطرق المحاسبية المتعارف عليها لتقييم الشهرة، وفي حالة تقييم الشهرة بقيمة أقل من الفرق فإن هذا المبلغ يمثل خصماً مديناً تتحمله الشركة القابضة عند حيازة الأسهم، وفي حالة تقييم الشهرة بقيمة أكبر من الفرق فإن هذا المبلغ يمثل خصماً دائناً حصلت عليه الشركة القابضة عند حيازة الأسهم.

وتحقق المعالجة المقترحة المزايا الآتية:

1- الإفصاح عن القيمة المقدرة للشهرة في حالة وجودها طبقا للأسس المتعارف عليها محاسبيا.

2- الإفصاح عن الخصم الحقيقي الذي نشأ عند حيازة الأسهم سواء كان هذا الخصم مدينا أو دائنا.

3- توفير الموضوعية اللازمة للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة وذلك من خلال تضمين هذه القوائم القيمة الحقيقة لأصول وخصوم المجموعة.

ويرى البعض أن الإفصاح عن الشهرة وطريقة استهلاكها محاسبيا يتوقف على الأهمية النسبية لها كأحد بنود الأصول، وعلى الأهمية النسبية لقسط إهلاكها بالنسبة للعوائد المحققة (Borosan & Plumlee, 2002).

2- حقوق الأقلية Minority Interest

يقصد بها ذلك الجزء من صافي أصول الشركة التابعة المملوك لمستثمرين آخرين بخلاف الشركة القابضة، إضافة إلى حصة هؤلاء المستثمرين في نتائج أعمال الشركة التابعة خلال الفترة المالية ، ويمكن معالجة حقوق الأقلية محاسبيا طبقا لأحد المفهومين الآتيين:

المفهوم الأول لحقوق الأقلية:

ينظر هذا المفهوم إلى حقوق الأقلية باعتبارها جزءا من الخصوم الخارجية، ولذلك يجب الإفصاح عن هذه الحقوق ضمن الخصوم الخارجية وبصورة منفصلة عن حقوق المساهمين باعتبار الشركة القابضة مسؤولة عن هذه الخصوم.

المفهوم الثاني لحقوق الأقلية:

ينظر هذا المفهوم إلى حقوق الأقلية باعتبارها جزءا من حقوق المساهمين بحكم مشاركة أصحاب هذه الحقوق في ملكية نسبة من صافي أصول الشركة التابعة، وبناءً على ذلك يجب الإفصاح عن هذه الحقوق ضمن حقوق المساهمين.

لقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم(27) في الفقرة رقم (13) منه على ضرورة الإفصاح عن هذه الحقوق بصورة منفصلة عن كل من الخصوم وحقوق المساهمين، مما يعنى رفض المفهومين السابقين،

ويختلف البعض مع ما ورد وفي المعيار الخاص بمعالجة حقوق الأقلية كبند مستقل عن حقوق المساهمين والخصوم الخارجية حيث يعتقدون بأن معالجة حقوق الأقلية على اعتبار أنها احد الحسابات الملحقة بحقوق المساهمين هو الأقرب إلى المنطق ، وذلك لأن هذه المعالجة تتفق مع المعالجة القانونية لهذه الحقوق على اعتبار أنها جزءا من حقوق الملكية، وتعتبر هذه الحقوق جزءاً من صافي أصول الشركة التابعة بعد خصم الخصوم الخارجية المستحقة على الشركة، وبالتالي تمثل هذه الحقوق جزءا لا يتجزأ من حقوق الملكية إضافة إلى أن هذه المعالجة المحاسبية لحقوق الأقلية تؤثرفي المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة من النواحي التالية:

أ- تحديد قيمة حقوق الملكية ونسبتها إلى إجمالي الخصوم.

ب- تحديد نسبة المديونية عن طريق العلاقة بين الخصوم الخارجية وإجمالي الخصوم.

ج- تحديد قيمة المؤشرات المالية المختلفة المستمدة من قائمة المركز المالي.

3- حقوق الملكية:

وتشمل هذه الحقوق الجزء الذي تملكه الشركة القابضة من صافي أصول المجموعة إضافة إلى حقوق الأقلية التي يقترح إظهارها كحساب مستقل ضمن حقوق الملكية، أما بالنسبة لحقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة فيتم تحديدها طبقا للقواعد الآتية(Reese & Weisbach, 2002):-

أ) تحديد حقوق الملكية طبقا لمدخل وحدة الشخصية الاعتبارية للمجموعة، وتشمل هذه الحقوق رأس المال والاحتياطيات والأرباح المدورة الخاصة بالشركة القابضة إضافة إلى علاوة الإصدار التي ترجع إلى الفرق بين القيمة الاسمية لأسهم الشركة القابضة والقيمة الفعلية التي صدر بها السهم عند مبادلة الأسهم بين الشركتين القابضة والتابعة، مع التأكيد على أن هذه الحقوق لا تتأثر بالأرباح المحققة لدى الشركات التابعة خلال الفترة السابقة لحيازة الأسهم، حيث يتم إدماج أرباح الشركات التابعة ضمن أرباح المجموعة بدءا من تاريخ حيازة الأسهم.

ب) تحديد حقوق الملكية طبقا لمدخل تعدد الشخصيات الاعتبارية داخل المجموعة، وتشمل هذه الحقوق رأس المال والاحتياطيات والأرباح المدورة الخاصة بالشركة القابضة ، وتتم تسوية الأسهم المتبادلة بالقيمة الاسمية ولذلك لا يمكن أن تظهر علاوة الإصدار التي تنجم عن الاختلاف بين القيمة الاسمية والقيمة التي استخدمت كأساس للمحاسبة عن

الأسهم المتبادلة بين شركات المجموعة ، وتتضمن هذه الحقوق الاحتياطيات المكونة لدى الشركات التابعة من الفترات السابقة لحيازة الأسهم، حيث تعترف هذه الطريقة بالإرباح المحققة لدى الشركات التابعة عن الفترات السابقة للحيازة ، ويتضح من خلال العرض السابق أن الفرق الجوهري بين تقييم حقوق الملكية طبقا للمدخلين يتركز في النقطتين الآتيتين:

1- تتم تسوية الأسهم المتبادلة بين الشركتين بالقيمة السوقية في ظل المدخل الأول وبالقيمة الاسمية في ظل المدخل الثاني مما قد يترتب عليه ظهور علاوة الإصدار في حالة تطبيق طريقة تجميع المصالح.

2- طبقا لمدخل وحدة الشخصية الاعتبارية يتم إدماج أرباح الشركات التابعة ضمن أرباح المجموعة بدءا من تاريخ حيازة الأسهم، وبالتالي لا تتضمن أي أرباح محققة لدى هذه الشركات من فترة سابقة للحيازة، إما بموجب مدخل تعدد الشخصيات الاعتبارية فيتم الاعتراف بالأرباح المحققة لدى الشركات التابعة من الفترات السابقة لحيازة الأسهم، وبالتالي يتم إدماج أرباح الفترات السابقة ضمن أرباح المجموعة.

المبحث الثاني : تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة :

لتحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة وتقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة ، فإنه لابد ابتداء من القيام باستعراض وتقييم صلاحية المؤشرات المالية التقليدية، ومن ثم الخروج بالصورة المقترحة أو المعدلة لتلك المؤشرات وعلى النحو التالي :

أولا : عرض المؤشرات المالية المعدلة لتحليل القوائم المالية الموحدة وكالتالي :

- تقييم صلاحية المؤشرات التقليدية بالنسبة للقوائم الموحدة التي يمكن تقسيمها إلى مؤشرات السيولة في الأجل القصير ومؤشرات السيولة في الأجل الطويل ومؤشرات الربحية ومعدلات النشاط.

ويتم تطبيق هذه المؤشرات لتحليل القوائم المالية بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم جوانب النشاط المختلفة للمنشأة، وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة التأكيد على عدم صلاحية هذه المؤشرات لتحليل القوائم المالية الموحدة وذلك للأسباب التالية:

1- إن المؤشرات التقليدية تعكس كفاءة إدارة المنشأة في استغلال الموارد المتاحة للمنشأة، وهو ما لا يتوافر لإدارة الشركة القابضة بالنسبة للشركات التابعة لها، حيث لا تتدخل إدارة الشركة القابضة في قرارات استغلال الموارد في هذه الشركات بصورة مباشرة.

2- إن المؤشرات التقليدية تتعلق بالجوانب التفصيلية لنشاط المنشأة مثل قرارات السيولة، وهي قرارات تشغيلية بطبيعتها، ويصعب سيطرة إدارة الشركة القابضة عليها في الشركات التابعة.

3- إن المؤشرات التقليدية توفر معلومات لإدارة المنشاة تتعلق بالجوانب الايجابية والسلبية بالنسبة للمنشأة بحيث يمكن للإدارة اتخاذ ما تراه ملائما تبعا لذلك، وهو ما لا يتوفر بالنسبة للمجموعة الاقتصادية حيث لا تستطيع الشركة القابضة التدخل مباشرة في القرارات التفصيلية الخاصة بالشركات التابعة لها.

4- إن أغلب المؤشرات التقليدية تفقد دلالتها في حالة تطبيقها على القوائم المالية الموحدة لأنها تصبح قي هذه الحالة محصلة للمؤشرات المختلفة لمجموعة الشركات، فعند حساب مؤشر معين تتفاوت قيمة هذا المؤشر من شركة إلى أخرى، وبالتالي فإن المؤشر النهائي على مستوى المجموعة ما هو إلا محصلة لهذه القيم الأمر الذي يفقد المؤشر دلالته.

-المؤشرات المقترحة (المعدلة) لتحليل القوائم المالية الموحدة: بما أن الهدف الحقيقي لإعداد القوائم المالية الموحدة هو تقييم الأداء الاستثماري لإدارة الشركة القابضة فإنه يجب أن يؤدي تحليلها إلى تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن الأهداف الأخرى التي يسعى إلى تحقيقها التحليل المالي.

ثانيا) تقييم صلاحية مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري في مجال القوائم الموحدة:

1-بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول:

1-طبيعة المؤشر: يعبر هذا المؤشر عن كفاءة تشغيل الأموال بصفة عامة سواء المملوكة أو المقترضة وذلك من خلال العلاقة بين العائد المحقق من هذه الأموال قبل حساب فوائد التمويل وإجمالي الأصول المستخدمة في تحقيق هذا العائد، ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة في مجال تقييم الأداء الاستثماري.

2-تحديد مدى ملاءمة المؤشر للقوائم الموحدة: يلاحظ عند استخدام هذا المؤشر في القوائم المالية الموحدة بأنه يمثل العائد المحدد من خلال القوائم الموحدة الصافي الدخل المحقق لدى الشركة القابضة فقط، أي صافي دخل المجموعة مستبعدا منه حصة الأقلية في الأرباح، وتتم تسوية هذا الدخل باستخدام العناصر الآتية:

أ- أرباح وخسائر مبيعات الأصول الثابتة المتبادلة بين شركات المجموعة.

ب-فرق تقويم مخزون البضاعة المتبادلة بين شركات المجموعة.

وإن إجمالي الأصول يتمثل في إجمالي أصول المجموعة مستبعدا منه قيمة الاستثمارات التي يتم إلغاؤها مقابل حقوق الملكية الخاصة بالشركات التابعة طبقا لتسويات إعداد القوائم الموحدة ، وحتى يمكن تحديد هذا المعدل من خلال بيانات القوائم الموحدة لابد من إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل المحدد في القوائم الموحدة بحيث يعكس هذا الدخل صافي الدخل الحقيقي لشركات المجموعة، وإضافة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول حتى يتم تحديد إجمالي أصول المجموعة بصورة موضوعية، وإجراء التسويات الخاصة بالمبيعات والأصول المتبادلة بين وحدات المجموعة تتفق مع المنطق الذي تبنى عليه القوائم الموحدة، وبالتالي لا تؤثر على دلالة المؤشر لأنها تستبعد أرباحا وخسائر لم تتحقق من وجهة نظر المجموعة.

3-الصورة المعدلة للمؤشر تكون كالتالي:

متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول= صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل

إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي الموحد+الاستثمارات لدى الشركات التابعة

وتمكن الصورة المعدلة من تحديد هذا المعدل بصورة موضوعية تعكس العائد المحقق على إجمالي الأصول،وسوف تشمل الدراسة التطبيقية كيفية حساب هذا المؤشر بالصورة التقليدية والصورة المعدلة وتحليل النتائج التي نحصل عليها من كل منها.

2-بالنسبة لمتوسط العائد على الإيرادات:

1-طبيعة المؤشر: يعبر هذا المؤشر عن العائد المحقق من كل دينار من الإيرادات وذلك من خلال العلاقة بين صافي العائد المحقق وإجمالي الإيرادات.

2-تحديد مدى ملاءمة المؤشر للقوائم الموحدة: يلاحظ عند استخدام هذا المؤشر في مجال القوائم الموحدة بأن العائد المحقق يمثل صافي الدخل الخاص بالشركة القابضة فقط بعد استبعاد حصة الأقلية وأن الايرادت الموجودة في القوائم

الموحدة تمثل الإيرادات الموجودة في المجموعة مستبعدا منها إيرادات الخدمات المتبادلة بين وحدات المجموعة، وبناء على ذلك فإنه لابد من إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل المحدد في القوائم الموحدة واستبعاد الإيرادات المتبادلة بما يتفق مع المنطق الذي تبنى عليه القوائم الموحدة، وبالتالي ضمان عدم التأثير في دلالة المؤشر.

3- الصورة المعدلة للمؤشر تكون كالتالي :

متوسط معدل العائد على الإيرادات = صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل

إجمالي الإيرادات في القوائم الموحدة

3- بالنسبة لمتوسط معدل العائد على السهم:

1 -طبيعة المؤشر: يستخدم هذا المؤشر لتحديد العائد المحقق على كل سهم عن طريقة العلاقة بين صافي العائد وعدد الأسهم.

2-تحديد مدى ملاءمة المؤشر للقوائم الموحدة: حيث يلاحظ عند استخدام هذا المؤشر بأن القوائم الموحدة تعكس صافي الدخل المحقق للشركة القابضة فقط، وهو كما سبق بيانه يمثل دخل المجموعة مخصوما منه حقوق الأقلية، وأن هذه القوائم الموحدة تعكس أسهم الشركة القابضة فقط حيث يتم إظهار باقي الأسهم في صورة حقوق الأقلية، وحتى يتم التمكن من احتساب هذا المؤشر من القوائم الموحدة فإنه لابد من إدخال التعديلات الآتية:

1- تعديل الدخل الموحد بإضافة حصة الأقلية.

2- إضافة عدد الأسهم الخاصة بالأقلية إلى أسهم الشركة القابضة حتى يمكن حساب هذا المعدل على مستوى المجموعة ككل.

3-الصورة المعدلة للمؤشر تكون كالتالي:

متوسط معدل العائد على الأسهم = صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل

عدد الأسهم بالمجموعة

ويعبر هذا المعدل عن متوسط المعدل المحقق على مستوى شركات المجموعة لكل سهم.

4- بالنسبة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية:

1- طبيعة المؤشر: يعبر هذا المؤشر عن العائد المحقق على حقوق الملكية من خلال العلاقة بين صافي العائد وحقوق الملكية.

2-تحديد مدى ملاءمة المؤشر للقوائم الموحدة: حيث تعكس القوائم الموحدة صافي الدخل الخاص بالشركة القابضة دون حقوق الأقلية، وتمثل حقوق الملكية ما يخص الشركة القابضة فقط، وحتى يتم التمكن من احتساب هذا المؤشر من القوائم الموحدة فإنه لابد من إضافة حصة الأقلية في الأرباح إلى صافي الدخل الموحد، وإضافة حقوق الأقلية إلى حقوق الملكية الخاصة بالشركة القابضة حيث يعكس هذا المؤشر متوسط معدل العائد المحقق لدى شركات المجموعة.

3-الصورة المعدلة للمؤشر تكون كالتالي:

متوسط معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل الموحد + حصة الأقلية في الدخل

حقوق الملكية + حقوق الأقلية

5 – بالنسبة لمتوسط معدل دوران الأصول:

1– طبيعة المؤشر: يعبر هذا المؤشر عن درجة نشاط المنشأة ممثلة في عدد دورات الأصول خلال السنة المالية ويحسب من خلال العلاقة بين الإيرادات من ناحية وإجمالي الأصول من ناحية أخرى.

2–تحديد مدى ملاءمة المؤشر للقوائم الموحدة: حيث يلاحظ أن القوائم الموحدة تعكس إيرادات المجموعة مخصوما منها الإيرادات المتبادلة بين وحدات المجموعة، وأن القوائم الموحدة تعكس إجمالي الأصول مستبعدا منه الاستثمارات لدى الشركات التابعة، وحتى يتم التمكن من احتساب هذا المؤشر من القوائم الموحدة فإنه لابد من إضافة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول لكي يعبر عن الأصول الحقيقة ولاسيما أن استبعاد الإيرادات المتبادلة لا يؤثر على دلالة المؤشر وذلك لكونه يتفق مع منطق التوحيد المحاسبي وكما سبق أن تمت الإشارة إليه :

3–الصورة المعدلة للمؤشر تكون كالتالي:

متوسط معدل دوران الأصول = إجمالي الإيرادات

إجمالي الأصول بالقائمة الموحدة + الاستثمارات لدى الشركات التابعة

ويكتفي الباحثان بهذه المؤشرات كأداة لتقييم المحتوى الإخباري للقوائم الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري في الشركات القابضة، أما باقي مؤشرات التحليل المالي مثل مؤشرات السيولة وغيرها من المؤشرات فإنها تعتبر غير ذات أهمية في مجال القوائم المالية الموحدة، وسوف يتم اختبار هذه المؤشرات في المرحلة الثالثة من البحث الذي سوف يعنى بالدراسة التطبيقية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية التي تعود لإحدى الشركات القابضة الأردنية والشركات التابعة لها .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية:

وقد تم أجراؤها على إحدى الشركات القابضة الأردنية وعلى النحو التالي:–

1– تحديد طبيعة البيانات التي تم الاعتماد عليها لتنفيذ الدراسة: تعتمد الدراسة التطبيقية على القوائم المالية الخاصة بإحدي الشركات القابضة في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة المالية المنتهية في 2006/12/31، حيث أن هذه الشركة تتكون من ثلاثِ شركات تابعة إضافة إلى الشركة القابضة، وقد تمكن الباحثان من الحصول على القوائم المالية (قائمة الدخل الموحد و قائمة المركز المالي الموحدة) والشركة موضع الدراسة تمتلك أكثر من 50% من رأسمال الشركات التابعة حيث أن نسبة الملكية في الشركة الأولى (100%) وفي الشركة الثانية (55%) وفي الشركة الثالثة (100%) وقد تم تعديل قوائم الدخل الموحدة وقائمة المركز المالي الموحدة على النحو التالي:

قائمة الدخل الموحدة المعدلة

عن السنة المنتهية في 2006/12/31 (بالألف دينار)

إجمالي الإيرادات	210.195
– إجمالي المصروفات	(171.056)
• صافي الدخل الكلي	39.139
– حصة الأقلية في الأرباح	(0.000)
• صافي دخل المجموعة	39,139

يلاحظ أن صافي دخل المجموعة يمثل حصة الشركة القابضة في أرباح المجموعة بعد استبعاد حقوق الأقلية.

قائمة المركز المالي الموحدة المعدلة في 2006/12/31

الأصول		
أصول متداولة	193.058	
أصول ثابتة	207.363	
مجموع الأصول		400.421
الخصوم وحقوق الملكية		
خصوم طويلة الأجل	72.831	
خصوم قصيرة الأجل	59.873	
رأس المال	83.318	
احتياطي إجباري	50.464	
احتياطي اختياري	80.699	
أخرى	53.236	
مجموع الخصوم وحقوق الملكية		400.421

بلغت جملة استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة (30,9) مليون دينار وقد تم إلغاؤها ضمن التسويات اللازمة لإعداد القوائم الموحدة.

- حصر نتائج تطبيق المؤشرات المقترحة وتشمل ما يلي:

1-مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري لكل شركة على حده وعلى مستوى المجموعة ككل من خلال القوائم العادية.

مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري لكل شركة على حده (1)

المؤشر	الشركة القابضة %	الشركة التابعة الأولى%	الشركة التابعة الثانية%	الشركة التابعة الثالثة %	المؤشر الإجمالي على مستوى المجموعة%
1- معدل العائد على إجمالي الأصول.	9.5	-	(2075)	23.2	9.2
2- معدل العائد على الإيرادات.	18.4	-	صفر	41.7	18.5
3- معدل العائد على السهم.	47.0	-	(49.3)	27.3	34.4
4- معدل العائد على حقوق الملكية.	14.3	-	(2075)	24.1	14.6
5- معدل دوران الأصول.	52.5	-	صفر	44.5	52.8

- لقد تم احتساب هذه المؤشرات من واقع القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة (الثانية والثالثة) الصادرة في 12/31/ 2006، أما الشركة الأولى فقد تعذر الحصول على قوائمها المالية.

2- مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة الاقتصادية من خلال القوائم الموحدة، ويتناول الباحثان في هذا البند كيفية تطبيق مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة الاقتصادية مع حساب هذه المؤشرات طبقا للصورة التقليدية للمؤشر، ثم بالصورة المقترحة مقارنة مع تحليل النتائج التي تصل إليها في كل حالة، حيث

تشمل العناصر اللازمة لحساب هذه المؤشرات ما يلي:

1- صافي الدخل الموحد A
2- حصة الأقلية في الأرباح B
3- إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي الموحد H
4- الاستثمارات لدى الشركات التابعة C
5- إجمالي الإيرادات في القوائم الموحدة R
6- عدد الأسهم بالشركة القابضة X1
7- عدد الأسهم الكلي للمجموعة X2
8- حقوق الملكية K
9- حقوق الأقلية G

ويبين الجدول الآتي المعادلات التي بموجبها تم احتساب المؤشرات التقليدية والمقترحة وذلك من واقع القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة لها وكالتالي:

معادلات احتساب مؤشرات تقييم الأداء الاستثماري للمجموعة

المؤشر	الصورة التقليدية للمؤشر	الصورة المقترحة للمؤشر
1- متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول	A/H=	A+B/H+C=
2- متوسط معدل العائد على الإيرادات	A/R=	A+B/R=
3- متوسط معدل العائد على السهم	A/X1=	A+B/X1+X2=
4- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	A/K=	A+B/K+G=
5- متوسط معدل دوران الأصول	R/H=	R/H+C=

أما في الجدول الآتي فإنه يجرى مقارنه يبين كل من نتائج مؤشرات تقييم الأداء التقليدية ونتائج مؤشرات تقييم الأداء المقترحة وكالتالي:

المقارنة بين نتائج المؤشرات التقليدية والمقترحة

المؤشر	المؤشرات التقليدية المحسوبة من القوائم الموحدة	المؤشرات التقليدية المحسوبة من القوائم العادية	المؤشرات المقترحة المحسوبة من القوائم الموحدة للمجموعة
1- معدل العائد على إجمالي الأصول	9.7	9.2	9.1
2- معدل العائد على الإيرادات	18.9	18.5	18.6
4- معدل العائد على السهم	34.7	34.4	34
4- معدل العائد على حقوق الملكية	14.8	14.6	14.6
5- معدل دوران الأصول	48.5	52.8	51.7

3- إجراء التقييم لهذه النتائج:

1- نتائج المؤشرات المقترحة بعيده إلى حد ما عن نتائج المؤشرات التقليدية المحسوبة على أساس القوائم الموحدة، وقريبه جدا من نتائج المؤشرات التقليدية المحسوبة على أساس القوائم العادية.

2- الفرق بين نتائج المؤشرات التقليدية ونتائج المؤشرات المقترحة المحسوبة على أساس القوائم الموحدة ليس كبيراً جدا، وذلك يعود لضعف وانعدام حجم نشاط الشركات التابعة مقارنة بحجم نشاط الشركة القابضة ولاسيما وأنها تستحوذ على ما نسبته 100% تقريبا من حجم النشاط الكلي للمجموعة، ولضآلة تأثير حقوق الأقلية فإن جميع المؤشرات قد احتفظت تقريبا باستقرار نسبي.

ومن ذلك يتضح أنه في الوقت الذي تحقق فيه نتائج المؤشرات المقترحة المحسوبة من القوائم الموحدة تقاربا ملحوظا مع المؤشرات التقليدية المحسوبة من القوائم العادية فإنها تحقق تباعدا ملحوظا مع المؤشرات التقليدية المحسوبة من القوائم الموحدة، الأمر الذي يؤكد على أن المؤشرات المقترحة توفر معلومات أفضل من المؤشرات التقليدية المحسوبة من القوائم الموحدة، وبالتالي فإنها تشكل أداه فعاله لتقييم الأداء الاستثماري في الشركات القابضة جنباً إلى جنب مع المؤشرات التقليدية وذلك لغايات المقارنة ليس إلا.

الاستنتاجات والتوصيات :

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بالتالي:

1- عدم توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة وهذا يتناقض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Ash Baugh & Pincus, 2001) ، مع عدم تحديد حصة الشركة القابضة في أرباح الشركات التابعة قبل خصم التوزيعات المجمعة للأسهم الممتازة.

2- التعامل مع حقوق الأقلية باعتبارها إحدى الحسابات الملحقة بحقوق الملكية بدلا من معالجتها كإحدى الحسابات المستقلة عن حقوق الملكية كما تقضي بذلك القواعد المحاسبية المطبقة حاليا والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية.

3- تأثير الخسائر الخاصة بالأقلية في حقوق الأغلبية مع أنه في حالة زيادتها عن حقوق الأقلية ينبغي التعامل معها كرصيد مدين في حقوق الأقلية، واستخدام منهج التكلفة الجارية لتحديد القيمة العادلة للمجموعة، وعدم الاعتماد على القواعد التي نصت عليها المعايير الدولية التي تعد خليطا من أسس محاسبية متعددة، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة التي توصل اليها (Jacqueline L.Birt 2006).

4- إن تقييم الأداء الاستثماري هو البعد الرئيسي الذي ينبغي الاهتمام به عند تحليل القوائم الموحدة للشركات القابضة، ولاسيما أنه يمثل الهدف الرئيسي لإعداد القوائم الموحدة، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة التي قام بها (George latridis 2006).

5- عدم صلاحية المؤشرات التقليدية وحدها لتحليل القوائم الموحدة لكونها تصبح مجرد محصلة للمؤشرات المختلفة لمجموعة الشركات التابعة المكونة للمجموعة ، وذلك لكونها تؤدي إلى الحصول على نتائج غير دقيقه عند استخدامها كأداة لتحليل القوائم المالية الموحدة، وهذا يتضح من خلال حجم الفر وقات بينها وبين نتائج المؤشرات المقترحة المحسوبة على أساس القوائم الموحدة.

6- بالمقابل توفر المؤشرات المقترحة معلومات ملائمة عند استخدامها كأداة لتحليل القوائم المالية الموحدة في مجال تقييم الأداء الاستثماري، وهذا يتضح من خلال حجم التقارب بينها وبين نتائج المؤشرات التقليدية المحسوبة على أساس القوائم العادية، إضافة إلى إنها تتمثل بمعدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على الإيرادات ومعدل العائد على السهم ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول .

وهذه النتائج جميعا من شأنها إن تؤكد الفرض الذي يقضي بإمكانية الاعتماد على المحتوى المعلوماتي للقوائم الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري في الشركات القابضة الأردنية، حيث تبين من خلال الدراسة الاستقرائية لمشكلة البحث وكذلك الدراسة التطبيقية أن هناك إمكانية للحصول على مؤشرات لتقييم الأداء الاستثماري في الشركات القابضة لكنها بالقطع غير تقليديه، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية الموحدة الصادرة عنها.

وبناء على تلك النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:-

- توحيد الأسس المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة سواء التي أدخلت ضمن المجموعة الاقتصادية أو التي استبعدت منها، وتحديد حصة الشركة القابضة في أرباح الشركات التابعة قبل خصم التوزيعات المجمعة، وذلك حتى يمكن تحديد العائد الاستثماري وحقوق الأقلية بصورة موضوعية.

- استخدام إحدى طرق تقييم الشهرة وإدخالها ضمن التسوية الخاصة بالاستثمارات لدى الشركة القابضة وحقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة، وعدم معاملة الشهرة كمجرد متمم حسابي بين الاستثمارات وحقوق الملكية، وعدم تأثير أية خسائر خاصة بالأقلية في حقوق الأغلبية بل التعامل معها في حالة زيادتها عن حقوق الأقلية كرصيد مدين في حقوق الأقلية.

- ضرورة استخدام منهج التكلفة الجارية لتحديد القيمة العادلة للمجموعة بدلا من القواعد التي نصت عليها المعايير الدولية، والتي تعد خليطا من أسس محاسبية متعددة، والتعامل مع حقوق الأقلية باعتبارها إحدى الحسابات الملحقة بحقوق الملكية بدلا من معالجتها كإحدى الحسابات المستقلة عن حقوق الملكية كما تقضي بذلك القواعد المحاسبية المطبقة حاليا والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية.

- تقييم الأداء الاستثماري هو البعد الرئيسي الذي يجب الاهتمام به عند تحليل القوائم الموحدة للشركات القابضة، وذلك على اعتبار أنه يمثل الهدف الرئيسي لإعداد هذه القوائم ، والاعتماد على مؤشرات معدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على الإيرادات ومعدل العائد على السهم ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول لتحليل القوائم المالية الموحدة ، وبالتالي تقييم الأداء الاستثماري للشركات القابضة ، وذلك إلى جانب المؤشرات التقليدية لأغراض المقارنة.

المراجع :

1. الزرير، رانيا محمد نزيه. *الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبة الدولي 30*، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2005.

2. حماد، طارق عبدا لعال. *التقارير المالية وأسس الأعداد والصرف والتحليل*، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

3. زيود، لطيف وآخرون. *دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار*. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق، المجلد (29) العدد (1)، 2007.

4. العربيد، عصام فهد. *الاستثمار في بورصات الأوراق المالية (بين النظرية والتطبيق)*، دار الرضا، دمشق،سوريا، 2002، 10-22.

5. الفضل، مؤيد محمد ، *العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق*. مجلة الإداري، 2001، 23 (84)، 57-93.

6. العوام، عاطف محمد. (1995)، *المحتوى الإخباري للقوائم المالية الموحدة كأداة لتقييم الأداء الاستثماري*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، 1995.

7. ABOODY, D., and KAZNIK, R.. *CEO stock option awards and the timing of corporate voluntary disclosures*, Journal of Accounting and Economics, 29(1), 2000 73-100.

8. BUSHMAN, R., and SMITH A. *Financial accounting information and corporate governance*. Journal of Accounting and Economics, 32, 2002, 237-334.

9. FLEHY, T., Lys, T., and VINCENT, l. *Empirical research on accounting choice*, Journal of Accounting and Economic, 31(1-3), 2001, 255-307.

10. GIGLERr, F., and HEMMER. *Conservatism, optimal disclosure policy, and the timeliness of financial reports*. The Accounting Review, 79, 2001, 471-494.

11. HEALY, P., and PALEPU, K. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets; A review of the empirical disclosure literature*, Journal of Accounting and Economics, 31, 2001, 405-440.

12. LAMBERT, R. *Contracting Theory and accounting*, Journal of Accounting and Economics, 32(1-3), 2001, 3-87.

13. REESE, w., and Weisbach, M. *Protection of minority shareholder interests, cross listings in the United States, and subsequent equity offerings*. Journal of financial Economics, 66, 2002, 65-104.

14. ANDERSEN, T., Bollerslev, T., Diebold, f. and wu, J. *A framework for exploring the Macroeconomic Determinants of Systematic Risk*. NBER, working Paper no 11134, 2005.

15. International Accounting standard, *28 "Accounting for investments in associates" (IASC) 28*, London, 1990

16. International Accounting standard *27. Consolidated financial statements for investments in subsidiaries.I.A.S.C27*, London, 1990.

17. Accounting principles Board. *Opinion No. 18-/A.W. Mosich, E.J. Larsen "modern Advanced Accounting* "Mc Graw- Hill Javan 1983 P. 170.

18BOROSAN , C., and PLUMLEE M,. *Are-examination of disclosure level and the expected cost of equity capital*. Journal of Accounting Research, 40, 2002, 21-40

19. HAND, J., and SKANTZ T. *The economic determinants of Accounting choices the unique case of equity carve-outs under SAB 51*. Journal of Accounting and Economic, 24, 1998, 175-203.

20. VERRECCHIA, R. *Essays on disclosure*. Journal of Accounting and Economics, 32, 2001, 97-180.

21. GEORGE I.. *Accounting disclosure and firms' Financial attributes' Evidence from the UK stock market.* International Review of financial Analysis, 2006, 1-23.

22. ANNA W. *Voluntary disclosure of Accounting Ratios in the UK*. British Accounting Review, 34, 2002, 289-313

23. GACQUELINE L. et, al. *Ownership, competition, and financial disclosure Australian* Journal of management, Nol.31, 2006, No, 2.

24. OWASUA., *Noncompliance with Corporate Annual Report Disclosure Requirements in Zimbabwe*. Research in Accounting in Emerging Economies, 2000, 4.289-305.

25. SIMMON, S.M. and KAR S. *A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure*, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 10, 2001, 139-156.

26. ASH BAUGH, H. and PINCUS M., *Domestic Accounting standards, International Accounting standards, and the predictability of Earnings*. Journal of Accounting Research, 39(3), 2001, 417-430.